

العلاقات الإضافية لمركّب المجاز العقلي عند الزمخشريّ

The additional relations for compound of (the figure of thought)
according to Zamakhshari

دومي أحمد*

مخبر المعالجة الآلية للغة العربية، المركز الجامعي بمغنية، تلمسان-الجزائر

doumi.ahmmed@cumaghnia.dz

شعيب يحيى

مخبر اللسانيات والترجمة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة-الجزائر

Yahiachaib_7@yahoo.com

تاريخ الإرسال:

2022-03-01

تاريخ القبول:

2022-10-26

تاريخ النشر:

2023-01-26

ملخص: يتحدّث هذا البحث عن علاقات المجاز العقلي عند الزمخشريّ أحد علماء البلاغة العربية، وهو صاحبُ تفسير الكشّاف الذي تضمّن إضافاتٍ هامة ساهمت في تطوّر البلاغة العربية. ولعلّ أبرز هذه الإضافات حديثه عن المجاز العقليّ وعلاقته السّنة الشهيرة التي ذكرها مجموعة في موضع واحد من تفسيره. فقد تابعه البلاغيون المتأخرون في هذه العلاقات السّنة واقتصروا عليها فصارت هي كلّ علاقات المجاز العقلي عندهم. غير أنّ الزمخشريّ ذكّر علاقاتٍ أخرى غيرها في مواضع مختلفة من تفسيره. فما هي هذه العلاقات الإضافية؟ لقد جاء هذا البحث ليجلّي عن بعض هذه العلاقات الإضافية التي أشار إليها الزمخشريّ خلال تفسيره. مُستعينا بالمنهج الوصفي التحليليّ وبعض التمثيلات اليسيرة.

كلمات مفتاحية: العلاقة؛ التركيب؛ المجاز العقلي؛ البلاغة؛ الزمخشريّ.

Abstract: This research talks about Al-Zamakhshari, one of the scholars of Arabic rhetoric, and he is the author of the book (alkashaf), which included important

* المؤلف المرسل

additions to the Arabic rhetoric. Perhaps the most prominent of these additions is the topic of (the figure of thought) and its six famous relationships. The scholars of rhetoric followed it up in these six relationships and did not add to them. However, Al-Zamakhshari mentioned other relationships in various places in his interpretation. so this research came to clarify some of these additional relationships referred to by Al-Zamakhshari, using the descriptive analytical method and some simple representations.

Keywords: relationship; compound; the figure of thought; rhetoric; Al-Zamakhshari.

1-المقدمة: لقد كان الزمخشري (ت538هـ) بتفسيره البلاغي الكبير أحد أهم محطّات نشأة البلاغة العربية. فقد كانت له إضافاته البلاغية الهامة التي ساهم بها في تطوّر الدرس البلاغي، وإن كان حديثه عن مسائل البلاغة مبنوثة في ثلثي تفسيره، غير خاضعٍ للتنظيم أو الترتيب نظراً لطبيعة كتابه التطبيقية التي تميّز بها عن الكتب النظرية.

فلا شك أنّ معالجة القضايا البلاغية يكون أجدى وأفيد حين يكون على شكل تحليلات إجرائية لتراكيب النصوص، وستكون هذه التحليلات أعلى قيمةً إذا كانت تُقارب نصوص القرآن الكريم. وهو ما نجده في تفسير الكشاف للزمخشري الذي يُعدّ من أكثر التفسيرات اهتماماً بقضايا البلاغة التطبيقية.

وقد استفاد البلاغيون المتأخرون كثيراً من تفسير الزمخشريّ البلاغي، وأخذوا كثيراً من آرائه البلاغية التي تفرّد بها. وقد يكون من أهمّها حديثه عن المجاز العقليّ الذي عرّفه وذكرَ علاقاته السّنة الشهيرة، والتي أخذها عنه المتأخرون دون أن يزيّدوا عليها أو ينقصوا. وظلّت علاقات المجاز العقلي كما هي في كلّ المؤلّفات البلاغية.

بيد أن الزمخشريّ الذي صرّح بتلك العلاقات السّنة لم يقطعَ بأنها كلّ علاقات المجاز العقلي، وقد أشار في مواضع مختلفة من تفسيره إلى علاقات أخرى للمجاز العقلي. فكيف عرّف الزمخشريّ المجاز العقلي؟ وما أهمّ العلاقات الإضافية التي

جَعَلَهَا من علاقات المجاز العقلي ولم يأخذُ بها البلاغيون المتأخرون؟ وما سببُ تغافل المتأخرين عنها؟

كُلُّ هذه الأسئلة تُمثِّل الإشكالية التي جاء البحثُ ليجيبَ عنها، مُعتمدا المنهج الوصفي التحليلي. فكانت محاورُ هذا البحث ما يلي:

- مفهوم المجاز العقلي بين البلاغيين والزمخشري (عند عبد القاهر، عند الزمخشري).
- علاقات الملابس عند الزمخشري (الإسناد: الآلي، الاختصاصي، الكلّي).

2. مفهوم المجاز العقلي بين البلاغيين والزمخشري: إذا تتبّعنا تعريفَ المجاز العقلي في كتب البلاغة العربية سنجد له تعريفين اثنين، أحدهما عامّ واسع، والآخر خاصّ محدّد. الأوّل وضعه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) وتابعه فيه السكاكي (ت 626هـ). والثاني وضعه الزمخشري (ت 538هـ) وتابعه فيه القزويني (ت 739هـ) وجمهورُ البلاغيين.

2. 1 عند عبد القاهر الجرجاني: لعلَّ عبدَ القاهر أوَّل مَنْ نبّه إلى هذا النوع من المجاز، وقد سمّاه المجاز الحُكمي وعرّفه بقوله: هو "كُلُّ جملةٍ أخرجتِ الحُكْمَ المُفَادَ بها عَنْ موضعه من العقل لضَرْبٍ من التأوّل"⁽¹⁾. فجعلَه عبد القاهر يقع في الجملة، لا في اللفظ، وأنَّ الحُكْمَ الذي يُفيدُه تركيبُ ألفاظها قد خرجَ عن الحقيقة. ولم يُفطِنْ لهذا الخروج بسبب اللُّغة، بل بسبب العقل الذي أدركَ أن هذا التركيب يُخالف الحقيقة المعلومة عنده في الواقع. فألفاظُ التركيب هنا قد تكون بمعناها الحقيقي غير أنَّ إثباتَ حُكم بعضها لبعضٍ قد لا يكون حقيقيا، والعقل هو مَنْ يُدركُ خروجَ الحُكم عن موضعه، فيقوم بتصحيح هذه الملابس اعتماداً على التأويل.

وقد تابع السكاكي عبدَ القاهر في هذا التعريف، وأخذَه تقريبا بألفاظه في قوله: "وحدَّ المجازِ الحُكمي كُلُّ جملةٍ أخرجتِ الحُكْمَ المُفَادَ بها عن موضعه في العقل

لِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوُلِ⁽²⁾. وهو التعريفُ نفسه كما نرى. فالسَّكَّاي تَبَنَّى هذا المفهوم الذي يَنْسَم بالسَّعة والشمول.

2. 2 عند الزمخشري: لا شكَّ أنَّ الزمخشري قد قرأ كتابي عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، إذ يبدو جلياً أنَّ تفسيره البلاغي كان تطبيقاً لتطبيقات الجرجاني في كثيرٍ من جوانبه. ولكن ذلك لا يمنع أنَّ يُخالفَ اللاحقُ السابق في بعض المسائل المحتملة للاختلاف، كما هو الشأن مثلاً بين السَّكَّاي والقزويني، فرغم أنَّ كتاب الثاني كان تلخيصاً لكتاب الأول لم يمنعه ذلك من مخالفته في كثيرٍ من قضايا البلاغة والبيان.

لقد قدّم الزمخشري للمجاز العقلي تعريفاً ينسَم نوعاً ما بالتقييد والتحديد، إذ يقول: "وهو أنَّ يُسَدَّ الفعلُ إلى شيءٍ يَنْبَسُ بالذي هو في الحقيقة له"⁽³⁾.

والملاحظ على هذا التعريف أنَّ المجاز العقلي صار خاصاً بالإسناد الفعلي دون غيره، ويبدو من صياغته أنَّ الزمخشري جعله مقيداً بإسناد الفعل إلى فاعل غير حقيقي على أنَّ توجد مُلابسة بين هذا الفاعل غير الحقيقي وبين الفاعل الحقيقي.

ولكن بتتبُّع المواضع التي حَكَمَ عليها الزمخشري بأنها مجاز حُكَمي (أي عقلي) سنجد المسندَ في بعضٍ منها: فِعْلاً، وفي بعضٍ آخر: اسماً مُشتقاً. ممَّا يعني أنه لا يقصد الفعل فحسب، بل أيضاً ما يحمل معنى الفعل كالاسم المشتق. وهو ما لاحظته القزويني الذي أخذ بتعريف الزمخشري وأضاف إليه هذه الزيادة الموضحة. والقزويني كما هو معروف لَخَصَ كتابَ السَّكَّاي في مؤلَّفٍ سمَّاه التلخيص، وقد طارَ هذا المؤلَّف في الآفاق وتَلَفَّفَ علماءٌ كثيرون بالشروح والحواشي، حتى إنَّ القزويني نفسه شرَّحه في كتابٍ سمَّاه الإيضاح.

يقول القزويني مُعرِّفاً المجاز العقلي: "هو إسنادُ الفعل، أو ما معناه، إلى ملابسٍ له، غير ما هو له، بتأوّل"⁽⁴⁾. نلاحظُ أنَّ القزويني وسَّعَ تعريفَ المجاز العقلي قليلاً ليشمَلَ أيضاً إسنادَ المشتقِّ. فالمجازُ العقلي كما يقعُ في الجملة الفعلية، يقعُ أيضاً في الجملة الاسمية ذات الخبر المشتقِّ. وبهذا صار تعريفُ الزمخشريِّ مُعتمداً لدى جمهور البلاغيين. إذ شاع عند شراح التلخيص⁽⁵⁾، وعند أغلب كتَّابِ البلاغة والمصطلحات في زماننا⁽⁶⁾.

3. علاقات الملابس عند الزمخشري: يظهرُ من تعريف الزمخشريِّ للمجاز العقلي أنَّ العلاقة عنده هي الملابس بين الفاعل غير الحقيقي والفاعل الحقيقي. أي علاقة الملابس تنحصر بين المسند إليه المجازي والحقيقي بصرف النظر عن تعلُّق الفعل بهما.

وكان رأي البلاغيين بعد ذلك أيضاً أنَّ العلاقة فيه هي الملابس، والملابسةُ تَعْلُقُ وارتباطٌ بين طرفين اثنين. ولما كانت علاقةُ الملابس علاقةً عامَّةً يَصِحُّ أن تتفرَّعَ بحسب جهة التعلُّقِ إلى علاقاتٍ متعدِّدة قامَ البلاغيون بالتفريق بينها، فكان للمجاز العقلي علاقاتٌ متفرَّعة للملابسة، فالفعلُ قد يُلبسُ الفاعل غير الحقيقي من جهة وفُوعه عليه أو فيه أو به⁽⁷⁾.

فاشتهر في كتب البلاغة العربية أنَّ للمجاز العقلي سِتَّ علاقات، هي: السببية، والزمانية، والمكانية، والمصدرية، والفاعلية، والمفعولية. وهذه العلاقات قد ذكرها القزويني صاحبُ التلخيص والإيضاح وتابَعَهُ فيها جمهورُ البلاغيين⁽⁸⁾. ويبدو أنَّ القزويني كان بدوره مُتابِعاً للزمخشريِّ في تبنيِّ علاقات المجاز العقلي كما فَعَلَ مع التعريف.

إذ يُعدُّ الزمخشريُّ أوَّلَ مَنْ صرَّحَ بهذه العلاقات الستة مجموعةً في موضعٍ واحد، يقول في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى

أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» [البقرة:7]: "فيكون الختم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز، وهو لغيره حقيقة. تفسير هذا: أَنَّ للفعل ملاسباتٍ شتّى، يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبّب له"⁽⁹⁾.

ثمَّ عَقَّبَ الزمخشريُّ بذكر بعض التمثيلات البسيطة الموضّحة لكلِّ علاقة بقوله: "فيقال في المفعول به: (عيشة راضية، وماء دافق). وفي عكسه: (سيلٌ مُفَعَم). وفي المصدر: (شعر شاعر، وذيل ذائل). وفي الزمان: (نهاره صائم، وليله قائم). وفي المكان: (طريق سائر، ونهر جار، وأهل مكّة يقولون: صلّى المقام). وفي المسبّب: (بنى الأمير المدينة)"⁽¹⁰⁾.

غير أنَّ الزمخشريّ في الحقيقة حين ذكر هذه العلاقات الستّة في هذا الموضع قَصَدَ ذِكْرَ أشهر أنماطها فقط، ولم يقصد أنها كلُّ العلاقات. إذ ذكر علاقاتٍ أخرى في مواضعٍ أخرى من تفسيره. ولكن البلاغيين اقتصرُوا على تلك الستّة، كأنهم غفلوا عن غيرها، أو لعلّهم رأوها مُغْنِيَةً عنها.

وسنحاول في هذا الموضع من البحث أن نذكر بعض العلاقات الأخرى التي ذَكَرَهَا الزمخشريّ للمجاز العقلي من خلال تفسيره الكشّاف. ولعلّها قد تتعدّد في تضاعيف هذا التفسير الضخّم.

بيد أننا سنذكر ثلاثاً منها دليلاً على عدم اقتصار الزمخشريّ على تلك العلاقات الستّة، وقد جاءت هذه الثلاثة في مواضع مُتباينة، وهي كما يلي:

- العلاقة الآلية أو الإسناد الآلي (أي: النسبة الإسنادية الآلية).
- العلاقة الاختصاصية أو الإسناد الاختصاصي (أي: النسبة الإسنادية الاختصاصية).
- العلاقة الكلية أو الإسناد الكلّي (أي: النسبة الإسنادية الكلّية).

3. 1 العلاقة الآلية (النسبة الإسنادية الآلية): أشار الزمخشري إلى هذه العلاقة عند تفسيره لقوله تعالى من سورة البقرة: ﴿وَلَا تَكْنُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْنُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: 283].

يقول: "إِنْ قُلْتَ: هَلَّا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: (فَإِنَّهُ آثِمٌ)؟ وما فائدة ذكر القلب - والجملة هي الآثمة لا القلب وحده؟- قُلْتَ: كتمان الشهادة: هو أَنْ يُضْمِرَهَا وَلَا يَتَكَلَّمَ بِهَا، فَلَمَّا كَانَ إِثْمًا مُقْتَرَفًا بِالْقَلْبِ أُسْنَدَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْجَارِحَةِ الَّتِي يَعْمَلُ بِهَا أُبْلَغَ. أَلَا تَرَكَ تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ التَّوَكِيدَ: هَذَا مِمَّا أَبْصَرْتُهُ عَيْنِي، وَمِمَّا سَمِعْتُهُ أُذُنِي، وَمِمَّا عَرَفْتُهُ قَلْبِي" (11).

يَقْتَرِضُ الزَّمَخْشَرِيُّ -كِعَادَتِهِ- سَائِلًا يَطْرَحُ إشْكَالًا عَنْ مَوْضِعِ (آثِمٌ قَلْبُهُ)، إِذْ (قَلْبُهُ) فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ لِلْأَسْمِ الْمَشْتَقِّ (آثِمٌ)، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ شُرُوطُ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ (آثِمٌ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

فَمِنْ الْمَعْلُومِ فِي النُّحُوِّ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَجْرَدِ مِنْ (أَلِ) حَتَّى يَرْفَعَ فَاعِلًا ظَاهِرًا لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَوْفِيَ شُرُوطًا مَعْيِنَةً، وَفِي مُقَدِّمَتِهَا اعْتِمَادُهُ عَلَى شَيْءٍ يَسْبِقُهُ. وَأَمَّا نَصْبُهُ الْمَفْعُولُ بِهِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ تِلْكَ الشُّرُوطَ، وَمِنْهَا الْاعْتِمَادُ أَيْضًا، وَأَنْ يَكُونَ: بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ، أَوْ الْاسْتِمْرَارِ الْمُتَجَدِّدِ (12).

وَلَفْظُ (آثِمٌ) فِي الْآيَةِ اسْمُ فَاعِلٍ وَقَعَ خَبْرًا لِلنَّاسِخِ (إِنَّ)، لِذَلِكَ صَحَّ نَحْوِيًّا أَنْ يَرْفَعَ فَاعِلًا ظَاهِرًا، وَهُوَ لَفْظُ (قَلْبُهُ) الْوَاردُ بَعْدَهُ. وَهَنَا قَدْ يُطْرَحُ سَوَالٌ: إِذْ كَيْفَ يُسْنَدُ الْمَشْتَقُّ (آثِمٌ) إِلَى الْفَاعِلِ (قَلْبُهُ) مَعَ أَنَّ الْآثِمَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الشَّخْصُ جُمْلَةً لَا الْقَلْبَ وَحْدَهُ؟ وَجُجِبَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِأَنَّ الْقَلْبَ هُوَ الْجَارِحَةُ الَّتِي اقْتَرَفَتِ الْإِثْمَ (كَتَمَانَ الشَّهَادَةِ)، وَلَمَّا كَانَ الْقَلْبُ كَذَلِكَ صَحَّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ مَجَازًا، وَقَالَ: لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْجَارِحَةِ الَّتِي يَعْمَلُ بِهَا أُبْلَغَ.

أَيَّ إِنَّ الزمخشري يرى هذا الموضع من الإسناد المجازي لا الحقيقي، فهو مجاز عقلي لم يُسند فيه المشتق إلى فاعله الحقيقي، بل أُسند إلى الجارحة أو الآلة التي قامت بمعنى الفعل. وهذه علاقة لا نجدها ضمن العلاقات السنّة الشهيرة التي يُوردها البلاغيون في باب المجاز العقلي. نعم، قد يصح إدراج هذا المثال ضمن العلاقة السببية، بأن نقول أُسند المشتق (آثم) إلى السبب (القلب) باعتبار القلب سببا، غير أن الزمخشري كان على دراية بالعلاقة السببية، وأثناء تحليله لم يجعل الإسناد إلى السبب، بل جعل الإسناد إلى الجارحة التي يعمل بها، أي الآلة التي يحدث بها الفعل. ولعلّ البلاغيين رأوا أن علاقة السببية مُغنيّة عن إضافة علاقة جديدة قد تُسمّى العلاقة الآلية، وربما رأوا أن الآلة سبب للفعل فاكثفوا بالسببية.

وقد أشار الزمخشري إلى العلاقة الآلية أيضا في تفسير آية من سورة غافر، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ﴾ [غافر: 35]. حيث قال: "ووصف القلب بالتكبر والتجبر، لأنه مركزهما ومنبعهما، كما تقول: رأت العين، وسمعت الأذن... ويجوز أن يكون على حذف المضاف. أي: على كل ذي قلب متكبر، تجعل الصفة لصاحب القلب"⁽¹³⁾. فأعطى الزمخشري في تفسيره للآية تقديرين:

التقدير الأول: أن تكون عبارة (قلب متكبر جبار) دون حذف باعتبار إسناد مجازي للأسماء المشتقة (متكبر، جبار) إلى الضمير المستتر (هو) بعد كل منهما العائد إلى آلتها التي قامت بالفعل وهي (قلب). إذ معلوم أن اسم الفاعل المجرد من (أل) يرفع فاعلا بغير شرط إن كان الفاعل ضميرا⁽¹⁴⁾. أي: (قلب متكبر هو جبار هو)، والإسناد حاصل بين كل مشتق وفاعله الضمير. وهذا الإسناد مجازي غير حقيقي، وهو مجاز عقلي علاقته الآلية نظرا لإسناد معنى الفعل إلى آله.

التقدير الثاني: وهو أن يكون معنى عبارة (قلب متكبر جبار) على تقدير حذف المضاف، أي: (قلب كل ذي قلب متكبر جبار)، وفي هذه الحالة أسند كل مشتق إسنادا حقيقيا، ولا وجود لمجاز عقلي.

3. 2 علاقة الاختصاص (النسبة الإسنادية الاختصاصية): وقد اعتمدنا في

اختيار هذه التسمية على ما ذكره الزمخشري في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ (57) قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ (58) إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ (59) إِلَّا أَمْرًا تَقَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ (60)﴾ [الحجر: 57 - 60].

يقول: "فإن قلت: فلم أسند الملائكة فعل التقدير - وهو لله وحده - إلى أنفسهم، ولم يقولوا: قدر الله؟ قلت: لما لهم من القرب والاختصاص بالله الذي ليس لأحد غيرهم، كما يقول خاصة الملك: دبّرنا كذا وأمرنا بكذا، والمدبر والامر هو الملك لا هم، وإنما يظهر بذلك اختصاصهم وأنهم لا يتميرون عنه" (15).

فالسؤال يتضمن إشكال إسناد الفعل (قدر) إلى (الملائكة) مع أن المقدر الحقيقي هو الله عز وجل. وكان جواب الزمخشري أنه إسناد غير حقيقي، أي إسناد مجازي، وكان لابد له أن يحدد العلاقة في هذا المجاز، فانتبه الزمخشري أن العلاقة بين الفاعل الحقيقي (الله) والفاعل غير الحقيقي (الملائكة) هي ما تتميز به الملائكة من القرب والاختصاص بالله الذي ليس لأحد غيرهم. ثم ضرب الزمخشري مثالا من الواقع المعيش حتى يسهل بالتمثيل فهم هذه العلاقة الجديدة، فخواص الملوك أيضا يستعملون هذا الأسلوب في كلامهم للناس ويقولون: (دبّرنا كذا وأمرنا بكذا) رغم أن المدبر الحقيقي والامر الحقيقي هو الملك وليس هم. وإنما سوغ لهم إسناد هذه الأفعال إلى أنفسهم ما لهم من قرب واختصاص بالفاعل الحقيقي (الملك)، فصح الإسناد من هذا الوجه إسنادا مجازيا علاقته الاختصاص.

ولا يبدو أنَّ هذه العلاقة تتقاطع مع أيِّ علاقةٍ من تلك العلاقات الستة المعروفة: السببية، والزمانية، والمكانية، والمصدرية، والفاعلية، والمفعولية. فالظاهر أنها علاقة إضافية، ألمَحَ إليها الزمخشريُّ في تفسيره ولم يَعتمدها البلاغيون، ربما لِكَونها جاءت منثورةً في طَيَّات مسائل التفسير، ولم تجئ مع قريناتها مجموعةً مُرتَّبةً في سِلْكٍ واحد، كشأن الكتب النظرية.

أو لعلَّ البلاغيين رأوه أسلوباً يحتمل وقوعه على جهة الحقيقة مخالفين رأي الزمخشري. كأن يكون قولُ خواصَّ الملك (دَبَّرْنَا وَأَمَرْنَا) هو كلامُ الملك ذاته، وإنما هم يتكلَّمون بما طُلِبَ منهم قَوْلُهُ.

3.3 العلاقة الكلية (النسبة الإسنادية الكلية): جاءت هذه العلاقة أثناء تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثَّ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا (66) أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئاً (67)﴾ [مريم: 66 - 67].

إذ قال: "يحتمل أن يُراد بالإنسان الجنس بأسره، وأن يُراد بعضُ الجنس وهم الكفرة. فإن قُلْتُ: لم جازت إرادة الأناسي كلَّهم، وكلُّهم غير قائلين ذلك؟ قلتُ: لَمَّا كانت هذه المقالة موجودةً فيمَن هو من جنسهم، صحَّ إسنادُهُ إلى جميعهم، كما يقولون: بنو فلان قتلوا فلانا، وإنما القاتل رجل منهم" (16).

يذكرُ الزمخشريُّ احتمالين لتفسير جملة (يقول الإنسان):

الأول: أن الإنسان يُراد به الجنس بأسره. وفي هذه الحالة لا وجود لمجاز، إذ القول مُسنَد لفاعله الحقيقي.

الثاني: أن الإنسان يُقصد به بعضُ الجنس فقط، وهنا قد يُثار إشكال، إذ لفظ (الإنسان) مُعرَّف بـ (أل) الحقيقة الدالة على الجنس، وهو لفظٌ يَدُلُّ على كُلِّ أفراد الجنس، فكيف يُسنَد القول إلى جميعهم مع أنَّ الفاعلَ الحقيقي هو بعضهم؟ ويجب الزمخشريُّ بأنَّ إسنادَ القول إلى لفظ (الإنسان) في عبارة (يقول الإنسان) هو إسناد

غير حقيقي، أي هو إسنادٌ مجازيٌّ، إذ أُسْنِدَ الفعل (يقول) إلى الفاعل غير الحقيقي الإنسان بـ أَلِ الجنسية (أي كُلُّ أفراد الجنس)، في حين أنَّ الفاعل الحقيقي هو الإنسان بـ أَلِ العهدية (أي بعضُ أفراد الجنس).

وقد ذَكَرَ أَنَّ هذا الأسلوبَ مَعْهُودٌ في كلام العرب، ومنه قولهم: (بنو فلان قتلوا فلانا، وإنما القاتلُ رَجُلٌ منهم): الفعل (قتل) أُسْنِدَ إلى واو الجماعة، وهو إسنادٌ غير حقيقي لأنَّ القاتلَ واحدٌ منهم وليسوا كلُّهم. فقد أُسْنِدَ الفعلُ إلى الكلِّ (الفاعل غير الحقيقي) وكانَ حَقُّهُ أَنْ يُسْنَدَ إلى البعض (الفاعل الحقيقي)، ولمَّا كان الإسناد مجازيا، كان إذاً مجازا عقليا، ولمَّا كان الإسنادُ إلى الكلِّ بَدَلَ البعض، سُمِّيَتِ العلاقة بالكليَّة. وزاد الزمخشريُّ في التدليل على وجود هذا الأسلوب في كلام العرب بقول الفرزدق:

"فَسَيْفُ بَنِي عَبْسٍ وَقَدْ ضَرَبُوا بِهِ نَبَا بَيْدِي وَرِقَاءَ عَنْ رَأْسِ خَالِدٍ

فقد أُسْنِدَ الضربُ إلى بَنِي عَبْسٍ مع قوله (نبا بيدي ورقاء) وهو ورقاءُ بنُ زهير بن جذيمة العبسي" (17).

فَنَسَبَ السيفَ والضربَ إلى بني عبسٍ مع أنهما لواحدٍ منهم. وإسنادُ الفعل (ضرب) إلى واو الجماعة إسنادٌ غير حقيقي، فهو مجاز عقلي علاقته الكليَّة، لأنَّ الإسنادَ كان إلى الكلِّ، مع أنَّ الفاعلَ الحقيقي واحدٌ منهم.

وهذه علاقةٌ لا وجهَ لها لتتقاطعَ مع إحدى العلاقات الستة المذكورة آنفاً، فهي علاقة إضافية تستحقُّ أَنْ تُدرَجَ ضِمْنَ علاقاتِ المجاز العقليِّ.

ولَعَلَّ لِعَدَمِ إدراجها عند البلاغيين سببا، إذ يبدو واضحا أنه يمكن إجراءُ المجاز في الكلمة بدل إجرائه في الإسناد.

وتوضيحُ ذلك أنَّ المجازَ قسمان: مجازٌ لغوي يقع في اللفظ، ومجاز عقلي يقع في الإسناد. ومن المجاز اللغوي قسمٌ يُسمَّى المجاز المرسل ذي العلاقات المتعددة. ونُعَدُّ

علاقة الكلية إحدى علاقاته الشهيرة في البلاغة العربية⁽¹⁸⁾. كقولنا مثلاً (تَسُدُّ أَصَابِعُهُمْ آذَانَهُمْ مِنْ شِدَّةِ الصَّرَاحِ)، والحقيقة أَنَّ الذي يَسُدُّ الآذَانَ هو أصبع واحد فقط، ففي كلمة (الأصابع) مجاز، لأنها لم تُسْتَعْمَلْ بمعناها الحقيقي، ذُكِرَ لفظ (الأصابع) وقُصِدَ (الأصبع)، أي ذُكِرَ الكلّ وقُصِدَ الجزء، فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل علاقته الكلية.

فعلاقة الكلية إذاً معروفة عند البلاغيين في علاقات المجاز المرسل الذي يقع على مستوى اللفظ. وبالعودة إلى موضع المجاز من الآية السابقة (يقول الإنسان)، وأيضاً ما مثَّلَ به الزمخشريّ من قولهم (بنو فلانٍ قتلوا فلاناً)، وأيضاً (فَسَيِّفُ بَنِي عَبَسٍ وَقَدْ ضَرَبُوا بِهِ)، بالعودة إلى هذه النماذج يبدو أَنَّهُ يمكننا إجراء المجاز المرسل في كُلِّ منها بَدَلَ المجاز العقليّ.

ففي عبارة (يقول الإنسان) يُقَالُ إِنَّ فِي لَفْظِ (الإنسان) مجازاً، إذ لم يُسْتَعْمَلْ بمعناه الحقيقي (جنس الإنسان) بل اسْتُعْمِلَ بمعنى آخر وهو بعض الناس. فيكون بهذا التحليل مجازاً مرسلًا علاقته الكلية. وكذلك يُقَالُ فِي الْأَمْثَلَةِ الْأُخْرَى، فِي (وَإِذَا جَاءَ الْجَمَاعَةُ) مِنْ الْفِعْلَيْنِ (قتلوا، ضربوا) مجاز مرسل علاقته الكلية، إذ لَمْ يُقْصَدِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيّ وَهُوَ (كُلُّ الْجَمَاعَةِ)، بَلْ قُصِدَ مَعْنَى (أَحَدُهُمْ، أَوْ بَعْضُهُمْ).

فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ مُحْتَمِلَةً لِتَحْلِيلِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ ذِي الْعِلَاقَةِ الْكَلِيَّةِ اسْتَغْنَى الْبَلَاغِيُونَ -فِيمَا يَبْدُو- عَنِ التَّحْلِيلِ الْآخَرِ الَّذِي تَبَيَّنَ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَهُوَ إِجْرَاءُ الْمَجَازِ فِي الْإِسْنَادِ، فَتَكُونُ الْأَلْفَاظُ عِنْدَهُ بِالْعَبَارَةِ بِمَعْنَاهَا الْحَقِيقِيَّةِ غَيْرَ أَنَّ إِسْنَادَ الْمُسْنَدِ فِي كُلِّ مِنْهَا هُوَ إِسْنَادٌ مُجَازِيٌّ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ غَيْرِ الْحَقِيقِيّ.

4. خاتمة: وفي ختام هذا البحث سنُوجِزُ أَهَمَّ نَتَائِجِهِ فِي النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

- عَرَفَ الْمَجَازُ الْعَقْلِيّ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ تَعْرِيفَيْنِ اثْنَيْنِ، الْأَوَّلُ وَضَعَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِيّ، وَالثَّانِي وَضَعَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ. وَقَدْ تَبَيَّنَ الْجُمْهُورُ تَعْرِيفَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَتَابَعُوهُ

فيه. إذ عَرَفَهُ بقوله: (وهو أن يُسَنَدَ الفعلُ إلى شيءٍ يتلبَّسُ بالذي هو في الحقيقة له)، وقد يوحى التعريف أن الزمخشريَّ يقصُرُ المجازَ العقلي على الجملة الفعلية فحسب، غير أن نظرة على تمثيلاته المختلفة خلال تفسيره تجعلنا نفهم أنه يُدرج في قوله (أن يُسَنَدَ الفعل) ما يحمل معنى الفعل أيضاً أي الأسماء المشتقة. ولذلك أضاف القزويني بعده في تعريف المجاز العقلي قوله (هو إسنادُ الفعل، أو ما معناه إلى ملابسٍ له، غير ما هو له، بتأويل).

- العلاقة عند الزمخشري هي الملابس بين الفاعل غير الحقيقي والفاعل الحقيقي. ولما كانت علاقة الملابس علاقةً عامّةً يَصِحُّ أن تتفرَّعَ بحسب جهة التعلُّقِ إلى علاقاتٍ متعدّدة قامَ البلاغيون بتفريعها، فكان للمجاز العقلي علاقاتٌ منفردة للملابسة، فالفعلُ قد يُلبسُ الفاعل غير الحقيقي من جهة وُقوعه عليه أو فيه أو به.

- كان الزمخشريُّ أوَّلَ من صرَّحَ بالعلاقات الستة الشهيرة للمجاز العقلي، والتي تُذكر في كتب البلاغة العربية. وذلك أثناء تفسيره لسورة البقرة، إذ ذكر هذه العلاقات في موضعٍ واحدٍ بشكلٍ مُتوالٍ مَعَ وَضْعِ بعضِ التمثيلات البسيطة. وقد أخذ البلاغيون بعده هذه العلاقات الستة كما هي واكتفوا بها في حديثهم عن علاقات المجاز العقلي.

- غير أن الزمخشريَّ في الحقيقة حين ذكر هذه العلاقات الستة في هذا الموضع قَصَدَ ذِكْرَ أشهر أنماطها فقط، ولم يقصد أنها كُلُّ العلاقات. إذ ذكر علاقاتٍ أخرى في مواضعٍ أخرى من تفسيره.

- وقد تطرّفنا إلى بعضِ العلاقات الأخرى التي ذَكَرَهَا الزمخشريُّ للمجاز العقلي من خلال تفسيره الكشّاف. والتي قد تتعدّد في تضاعيفِ هذا التفسير الضخم. واقتصرنا على ذكر ثلاثِ علاقاتٍ وَرَدَتْ في مواضعٍ متباينة، وهي كما يلي:

✓ العلاقة الآلية أو الإسناد الآلي (أي: النسبة الإسنادية الآلية): ويُقصد بها إسنادُ الفعل إلى الآلة التي قامت به، بدَلِ إسناده إلى فاعله الحقيقي.

✓ العلاقة الاختصاصية أو الإسناد الاختصاصي (أي: النسبة الإسنادية الاختصاصية): ويُقصدُ بها إسنادُ الفعل إلى ما له مزيدُ اختصاصٍ بالفاعل الحقيقي بدلَ إسناده إلى الفاعل الحقيقي.

✓ العلاقة الكلية أو الإسناد الكلي (أي: النسبة الإسنادية الكلية): ويُقصدُ بها إسنادُ الفعل إلى كُلِّ مجموعٍ بدلَ إسنادِهِ إلى الفاعل الحقيقي الذي هو واحد من ذاك الكلِّ أو بعضه.

5. قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- التفتازاني، سعد الدين، مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط. دت.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 2001م.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على شرح السَّعد، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط. دت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3. 1407هـ.
- السبكي، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط. دت.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2. 1987م.
- عبَّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15. دت.

- عبده عبد العزيز قلفيلة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3. 1992م.
- القزويني، الخطيب، بيروت، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبدیع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 2003م.
- مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ط2. 1984م.
- المراغي، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3. 1993م.
- المغربي، ابن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط. دت.
- الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تدقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1. 1999م.
- 6. الهوامش والإحالات:**

- (1) أسرار البلاغة في علم البيان: عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، تحقيق عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م، ص272.
- (2) مفتاح العلوم: السكاكي، أبو يعقوب يوسف، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ، 1987م، ص401.
- (3) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، أبو القاسم محمود، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 4 أجزاء، ج1 ص70.
- (4) الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبدیع: الخطيب القزويني، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ، 2003م، ص32.
- (5) يُنظر مثلا: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، المغربي، ابن يعقوب، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط. دت. ج1 ص231. عروس الأفراح في شرح تلخيص

- المفتاح، السبكي، بهاء الدين، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت. ج 1 ص 231.
- (6) يُنظر مثلاً: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة، كامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م. ص 334. وقد ترجم المجاز العقلي إلى: (figure of thought).
- (7) يُنظر حاشية الدسوقي على شرح السُّعد، الدسوقي، محمّد بن أحمد بن عرفة، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت. ج 1 ص 237-238.
- (8) يُنظر مثلاً من كتب التراث: مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، التفتازاني، سعد الدين، من كتاب شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت. ج 1 ص 231. ومن الكتب الحديثة: البلاغة الاصطلاحية، عبده عبد العزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1992م. ص 91.
- (9) الكشّاف ج 1 ص 51.
- (10) الكشّاف ج 1 ص 51.
- (11) الكشّاف: الزمخشريّ، ج 1 ص 329.
- (12) يُنظر النحو الوافي: عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط15، دت، ص 246-254.
- (13) الكشّاف: الزمخشريّ، ج 4 ص 167.
- (14) يُنظر النحو الوافي: عباس حسن، ج 3 ص 247.
- (15) الكشّاف: الزمخشريّ، ج 2 ص 582.
- (16) الكشّاف: الزمخشريّ، ج 3 ص 31.
- (17) الكشّاف: الزمخشريّ، ج 3 ص 31.
- (18) يُنظر جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع: أحمد الهاشمي، تدقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 1999م. ص 253. ويُنظر أيضاً: علوم البلاغة: المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1414هـ-1993م. ص 250.